

30 April 2004
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

الخطوات المتخذة أثناء السنة الماضية لتعزيزا لإنشاء منطقة خالية من
الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ولتحقيق الأهداف والمقاصد
المتوخاة في القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

تقرير مقدم من مصر

عرض عام

إلحاقاً بالتقرير المقدم من مصر إلى الدورة الثانية للجنة اللجنة التحضيرية لمؤتمر
الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ (انظر
الوثيقة NPT/CONF.2005/PC.II/9)، تتشرف مصر بأن تقدم تقرير المتابعة هذا الذي يوضح
الخطوات التي اتخذتها خلال العام السابق لتعزيز العمل على تحقيق الأهداف والمقاصد المتوخاة
في القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

أولاً - مقدمة

منذ الدورة الأولى للجنة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، ومصر تعمل على تحقيق الأهداف
والمقاصد المتوخاة في القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، ظل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط
أولوية عليا على جدول أعمال الدبلوماسية المصرية متابعة لقرابة ٣٠ عاماً من الجهود الرامية
إلى تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.



ثانيا - جهود مصر على الصعيد الدولي

قدمت مصر، كدأها خلال السنوات السابقة، قرارا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين (٣٤/٥٨) بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. ويحث القرار، الذي اعتمد دون تصويت، "جميع الأطراف المعنية مباشرة على النظر بجدية في اتخاذ ما يلزم من الخطوات العملية العاجلة لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وكوسيلة لتأييد هذا الهدف" يدعو القرار "البلدان المعنية إلى التقييد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، كما يدعو أيضا "الدول الحائزة للأسلحة النووية وسائر الدول الأخرى إلى تقديم مساعدتها في إنشاء المنطقة...".

وقدمت مصر أيضا، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في جامعة الدول العربية، قرارا (٦٨/٥٨) معنونا "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" اعتمد بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. ويؤكد القرار مجددا "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقا لهدف الالتزام العالمي بالمعاهدة في الشرق الأوسط". ويدعو القرار إسرائيل إلى "أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون مزيد من الإبطاء، وألا تستحدث أسلحة نووية أو تنتجها أو تجربها أو تحصل عليها بأي طريقة أخرى، وأن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية، وأن تُخضع للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع مرافقها النووية غير المشمولة بالضمانات باعتبار ذلك تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة وخطوة نحو تعزيز السلام والأمن".

وبمبادرة من مصر، اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في دورته السادسة والأربعين، بتوافق الآراء مرة أخرى قرارا (GC(47)/RES/13) معنونا "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط". والقرار "يؤكد الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كل ما لديها من أنشطة نووية، كتدبير هام من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة، وكخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية". كما أنه "يطلب من جميع الأطراف المعنية مباشرة أن تنظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والملائمة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال...". و"يطلب من جميع الدول الأخرى، لا سيما

تلك التي تتحمل مسؤولية خاصة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن تقدم كل مساعدة للمدير العام بتيسيرها مهمة تنفيذ هذا القرار“.

وتأييد المجتمع الدولي للقرارات الثلاثة المذكورة آنفا إنما يدل على قلقه المستمر إزاء الخطر الذي يمثله الانتشار النووي في الشرق الأوسط وإحساسه بالضرورة الملحة لهذه القضية. غير أن مصر تعرب عن أسفها لضعف التقدم المحرز في العمل على ترجمة هذا الإحساس بالإلحاح إلى تدابير ملموسة.

ثالثا - الجهود المصرية على الصعيد الإقليمي

واصلت مصر ممارسة دور نشط على الصعيد الإقليمي في إطار جامعة الدول العربية بشأن القضايا المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعليه، فقد شاركت في اتخاذ العديد من القرارات حول مواضيع تدرج في نطاق المعاهدة.

كما نهضت مصر بدور بارز في أعمال اللجنة التقنية المكلفة بصياغة مشروع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وعقد اجتماعان للجنة في القاهرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

كما ذكرت مصر في تقريرها المقدم إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٣ أنها شاركت في ندوة عقدت بالقاهرة في شباط/فبراير ٢٠٠٣ نظمتها جامعة الدول العربية بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لدراسات نزع السلاح. وعقدت الندوة تحت عنوان ”بناء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: نظم عدم الانتشار الدولية والتجارب الإقليمية“.

رابعا - الجهود المصرية على الصعيد الوطني

أكدت مصر من جديد على الصعيد الوطني التزامها القوي بهدف تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الكلمة التي ألقاها الرئيس حسني مبارك في الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ حيث قال ”مازلنا نطالب - وبإصرار - بأن تُطبق على إسرائيل المعايير نفسها المطبقة على العراق لكي تتخلى عن كافة إمكاناتها في مجال أسلحة الدمار الشامل، بما يمثل أحد الأركان الرئيسية للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وبما يدعم أيضا الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار هذه الأسلحة لما تمثله من خطر على البشرية جمعاء“.

وعلى الصعيد الوطني أيضا، واصلت مصر استقبال فرق التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدار العام المنصرم في إطار اتفاق الضمانات الشاملة الذي وقعته مع الوكالة. وأظهرت جميع عمليات التفتيش وفاء مصر الكامل بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة.

خامسا - الخلاصة

واصلت مصر خلال العام المنصرم ارتياد كل سبيل يمكن أن يؤدي إلى إحداث تقدم ملموس صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهي ترى أن على الدول الأخرى - خاصة في منطقة الشرق الأوسط - أن تُبدي قدرا مساويا من الالتزام القوي. وهو ما تمنع فيه إسرائيل.

وتؤمن مصر بأن المحافظة على مصداقية وتماسك النظام الدولي لعدم الانتشار يعملي على المجتمع الدولي أن يبدي التزاما أشد نحو هدف تخليص الشرق الأوسط من خطر الأسلحة النووية تماشيا مع قراراته ومقرراته.